الدفاع ترمي الكرة في ملعب العمليات وتتجاهل الداخلية بعد ٢٠١١

الوكيل الخفاجي: قادرون على مسك المحافظات الجنوبية.. ولجنة الأمن تحذّر من التفرّد الأمني

□ بغداد / خاص المدى

يبدو أن الصراع بدأ بين وزارتي الدفاع والداخلية حول مسك الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي، ومهام هاتين الوزارتين والواجبات المنوطة بهما، يضاف لذلك أن هناك تداخلا كبيرا بين عملهما ربما يؤدي الى عدم التنسيق الواضح والذي بدوره قد يفضي إلى أن هذه التشكيلات ستصبح متقاطعة فيما بينها، هذه المخاوف جاءت عبر تصريحات أطلقها وزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي، ذلك أن الملف الأمني سيبقى ضمن اختصاص قادة العمليات بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الحالي.

هذه التصريحات جاءت بعد تشكيك صريح أطلقه الناطق باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة اللواء قاسم عطا لوكالة رويترز للأنباء مطلع تشرين الأول الماضي وهو إن القوات العراقية لم تصل في الوقت الحالي إلى درجة الاطمئنان المطلوبة لتسليم الأمن بشكل كامل إلى أجهزة وزارة الداخلية.

الداخلية وجدت في نفسها المقدرة على تسلم مهام المحافظات التسعة الجنوبية لاسيما النجف و واسط وكربلاء، وكيلها لشؤون الإسناد احمد الخفاجي الموجود في البصرة قال في تصريح لـ(المدى)، "من الصعوبة نقل كامل الملف الأمني الى وزارة الداخلية في هذا الوقت، نحتاج الى دراسة علمية كتلك التي حصلت حين تم نقل المهام من القوات الأميركية إلى العراقية من خلال وضع نقاط عدة يتم العمل بموجبها"، موضحا "يجب النظر إلى مستوى الجريمة في المحافظة وتدخل المليشيات فيها ونسبة الجريمة، السنة القادمة سيبدأ العد التنازلي بإعادة المحافظات الواحدة تلو الأخرى الى وزارتنا".

ولم تعط الداخلية اهمية للأحداث الامنية الاخيرة التي شهدتها بعض المحافظات الجنوبية وشددت على أنها مهيأة وبشكل كامل لنقل مهامها إلى تشكيلات الوزارة، وينقل الوكيل الخفاجي: "هذا الأمر ينسحب على المحافظات الجنوبية التسعة، وما تقوم به الجماعات المسلحة من عمليات إرهابية لا تعدو كونها زوبعة في فنجان، تحاول هذه الجماعات كتنظيم القاعدة فرض وجودها من خلال هجمات تنفذها بين آونة وأخرى الغرض منها تقليل الثقة بالقوات الأمنية".

وبالرغم من تشديدها على ان الامن ملقى على وزارة الدفاع الا أن الداخلية اكدت أن لتشكيلاتها اليد الطولى في حفظ الأمن بمحافظات عدة واستشهد الخفاجي بـ "محافظة البصرة التي انحسر فيها دور وزارة الدفاع كثيرا وان قواتنا مسيطرة عليها بصورة شبه نهائية".

ومن الجدير بالذكر أن رئيس أركان الجيش بابكر زيباري قال في تصريح سابق إن لدى رئاسة الأركان ومجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء خطة بدأت في عام ٢٠٠٨ وتنفذ بمراحل عدة لغاية عام ٢٠٢٠، حينها سيكون للعراق جيش يكون بمقدوره حماية حدوده الجوية والبحرية والأرضية للبلاد، مضيفا أن الجيش مستعد حالياً على المستوى الداخلي لمواجهة الإرهاب، غير أنه لا يمتلك القدرة على حماية أجواء العراق وحدودِه وهو يعتمد في ذلك على الأميركيين.

ويبدو أن الدفاع لا تبالي في الوقت الحالي بما تراه الداخلية من تطور كبير في قواتها على مستوى العدة والعدد، غير ان الدليمي قال امس الأول بعد لقائه عددا من قادة العمليات في المحافظات عبر دائرة تلفزيونية في مقر قيادة القوات البرية وغرفة العمليات "أرجو أن يكون عملكم منسجما مع مكونات قوى الأمن، وأن يكون عملكم مع مجالس المحافظات والمحافظين"، مشيرا إلى أن قيادة العمليات ستكون مسؤولة عن الأمن في المحافظات. وأضاف الدليمي أن جاهزية القوات المسلحة العراقية النفسية والمعنوية والمادية الآن هي ٩٠ بالمئة وهي قادرة على بسط الأمن ودحر الإرهاب، وإذا خرجت القوات الأميركية فلا بأس بان تضاف ١٠٪ لهذه الجاهزية.

لجنة الأمن والدفاع النيابية حذرت من تفرد تشكيل معين من القوات الأمنية في الإمساك بالملف الأمني، داعية الى تغيير الإستراتيجية الامنية العراقية خلال الفترة المقبلة باعتبارها الحل الأمثل لإيقاف أي خرق ممكن أن يحدث في فترة ما بعد الانسحاب الأميركي.

عضو اللجنة شوان محمد طه بيّن في تصريح لـ(المدى) امس، "أن ما تفعله القيادات العسكرية من نقل لمهام والإبقاء عليها غير مجد"، مطالبا بـ"استبدال الإستراتيجية التي تتعامل بها القوات الأمنية" والتي قال عنها طه "انها فاشلة لانها تعتمد وبشكل كبير على القوة دون المقدرة"، موضحا "ان عمليات الاعتقالات والمداهمات التي قامت بها القوات الأمنية أثبتت عدم جدواها نظرا لاستمرار التدهور الأمني".

وأردف عضو لجنة الأمن "أن تفرد جهة دون الأخرى بمسك زمام الأمور بعد الانسحاب سيلقي بظلاله على الشارع لان العراق بحاجة إلى جميع القوات الموجودة في الساحة وان عزل إحداها أمر في غاية الخطورة"، داعيا إلى "الاعتماد على المعلومة الاستخباراتية التي وصفها بالضعيفة جدا".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الأقاليم ليست مشكلة

لو أننا نمتلك لغة حوار حضارية ومرجعية دستورية يحترمها الجميع، لما وجدنا أنفسنا في كل منعطف سياسي أمام أزمات ومشكلات تتوالد كالأرانب. كل شيء لدينا قابل لأن يتحول إلى مشكلة بين ليلة وضحاها. ولو اننا دققنا جيدا امام السلوك السياسي البراغماتي الذي تتبعه القوى السياسية المتصدية للعملية السياسية وفعالياتها الأخرى، المؤيدة و"المعارضة" لاتّضح لدينا أنها تسوق خطاب وسلوك اقتطاع "الكيكة" وكأن العراق ليس وطن الجميع وان استغلال الفرص والأخطاء لجني المكاسب هي السمة البارزة في التطبيق العملي لبرامج الكتل السياسية.

قضية الأقاليم وتحديدا إعلان صلاح الدين إقليما، اتسمت معالجاتها بالتشنج والحدة، فهذا يقطع الأيدي وذاك يقص الألسن وثالث يهدد علنا ومبطنا.. والسبب، غير أن العملية السياسية بنيت على مبدأ الهوية، وانما افتقارنا إلى لغة حوار وعدم احترام مرجعية الدستور.

الدستور يقرّ بالأقاليم ولكن كيف؟

هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يجلس الجميع معا ليجيبوا عليه ويعالجوا مكامن الخطأ في الإجابة ويتوصلوا الى حلول ترضي الدستور وليس الجميع، لان أرضاء الجميع غاية لا تدرك.

دول عديدة وكثيرة سبقتنا في تجربة الاقاليم ولدينا تجربة ناجحة في هذا المضمار هي تجربة اقليم كردستان ولدينا دستور يقرّ بان العراق اتحادي فيدرالي، فما وجه التشنجات والتهديدات والاتهامات بين الحكومة الاتحادية والمطالبين بالأقاليم؟

لا ينبغي علينا العبور على المشكلة واغماض العين عنها وعدم تلمسها، بغض النظر عن التدخلات والاجندة الخارجية الغارسة في الشأن العراقي، علينا الاعتراف باننا بسبب افتقادنا للغة الحوار وانعدام الثقة فيما بين النخب السياسية التي تدعي تمثيل مكونات شعبنا والخوف من الماضي والمستقبل، لن نستطيع الآن ولا في المستقبل القريب والبعيد معا ان نحل حلا جذريا المشكلات المستعصية البارزة في المشهد السياسي منذ سقوط الدكتاتورية حتى اللحظة. وهذه حقيقة لاتحتاج الى كثير أدلة فهي ملقاة على قارعة الطريق كما يقول الجاحظ.

دلونا فقط على مشكلة استطعنا ان ننتهي منها ونحيلها الى الماضي نهائيا ؟ لا المصالحة ولا الاقاليم ولا التوافقات ولا القوانين المؤجلة ولا حتى المحاصصة التي اتفق عليها الجميع وجدنا لها حلولا جذرية ونسيناها لنفتح ملفات أخرى!!

اللامعالجات هي السمة البارزة عند طبقتنا السياسية بسبب التخندقات بمختلف اشكالها، لذلك على هذه الطبقة ان تكف عن اللعب بمصائر الملايين وان تجلس حقيقة وليس من باب المجاملات لتضع النقاط على الحروف وتفكك المشكلات بروح الحوار والمسؤولية والحرص على مستقبل هذا الوطن المبتلى حقيقة بهذه الطبقة السياسية، التي عليها ان تنزع الى الأبد ثوب الانانية المفرطة في تعاملها مع مشكلات البلد وازمات الناس ومعاناتهم .

الاقاليم التي استقتل من اجلها البعض وعارضها بشدة البعض الآخر يتبادلون المواقف الآن. المعارضون أصبحوا من اشد المدافعين والعكس صحيح، وبرغم القول ان هذا جزء من اللعبة الديمقراطية في البلاد، هكذا يفترض، إلا ان اللاعبين يفتقرون الى المهارة الكافية لكي يكون العرض ممتعا للجمهور بدل ان يكون كارثة عليهم!!

المحاصصة الطائفية والقومية مازالت تسود الحكومة بعد سنة من تشكيلها

□ عن: أفكار عن العراق

كانت كل الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ حكومات وحدة وطنية، مما يعني أن أي طرف فاز بمقاعد في البرلمان قد حصل على وزارة أو أكثر. لذلك كانت المناصب الحكومية تعبّر عن محاصصة بين القوائم الفائزة أكثر مما هي تعبير عن حاجة البلد. لذا فقد تشكلت ٤٠ وزارة بعد انتخابات ٢٠١٠ ثم توسعت إلى ٤٣ في بداية ٢٠١١.

عندما اندلعت الاحتجاجات بداية ٢٠١١، حاول رئيس الوزراء نوري المالكي تهدئة الشارع عن طريق تقليص عدد المناصب الوزارية إلى ٣٠، لكن برغم هذا التقليص استمرت الأطراف بالعمل على المنوال نفسه، فكان لكل قائمة ممثلة في البرلمان –كبيرة كانت أم صغيرة– مقعد واحد على الأقل، مما أدى إلى خلق حكومة مترهلة.

في كانون الأول ٢٠١٠ توصلت الأطراف العراقية إلى اتفاق تجريبي لمشاركة السلطة تمكنت خلاله من تسمية الحكومة بعد تسعة أشهر من الانتخابات، وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني هو الذي بادر ورعى ذلك الاتفاق الذي صار يعرف باتفاقية أربيل. كان الاتفاق يتضمن بقاء المالكي رئيساً للوزراء لدورة ثانية، وتشكيل مجلس وطني جديد للسياسات الإستراتيجية الذي كان من المقرر أن يرأسه اياد علاوي زعيم القائمة العراقية كنوع من الترضية لكي لا ينافس المالكي في منصبه. على هذا الأساس وكجزء من نظام المحاصصة، فقد بقي رئيس الوزراء من الطائفة الشيعية ورئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس البرلمان من الطائفة السنية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم توزيع مناصب نواب رئيس الوزراء ونواب رئيس البرلمان وفق المحاصصة نفسها، ثم جرى توزيع الوزارات الأربعين بين القوائم الفائزة. ضمن التحالف الوطني، حصل ائتلاف دولة القانون على إحدى عشرة وزارة، وحصل الصدريون على ست وزارات وحزب الفضيلة على وزارتين وحصل كل من المجلس الإسلامي العراقي وحزب الله/ العراق على وزارة واحدة، وحصلت القائمة العراقية على عشر وزارات والتحالف الكردستاني على ست وتحالف الوسط على وزارتين والحركة الديمقراطية للآشوريين على وزارة واحدة. وانتهى الامر بحصول حزب الدعوة والصدريين على ست وزارات لكل منهما نتيجة لكون السيد مقتدى الصدر هو الذي رجح كفة المالكي في عملية تشكيل الحكومة. ظهرت الطبيعة السياسية للعملية من خلال تعيين عشرة وزراء دولة تمت إضافتهم إلى الأحزاب لحملها على الموافقة على الحكومة الجديدة.

بالإضافة لذلك فقد كان قادة العراق يخضعون لضغوط تشكيل حكومة ائتلافية بسبب مرور أشهر على الانتخابات ولا تزال بعض الوزارات بلا وزراء مثل الدفاع والداخلية والأمن الوطني و التجارة و الكهرباء. فمثلا عمل المالكي وزيرا للدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة. بالتالي فان كل تلك الوزارات شغلها وزراء ما عدا الوزارات الأمنية التي بقي المالكي مسؤولا عنها، مما أجج غليانا بين رئيس الوزراء والقوائم الأخرى، إذ أن ذلك منحه السيطرة على كل القوات الأمنية والاستخبارية.

في بداية ٢٠١١، توسعت الوزارات إلى ٤٣ وزارة كلها مشغولة ما عدا الأمنية منها. ثم تم خلط الوزارات الأصلية وأضيف ثلاثة وزراء دولة جدد. في النهاية أضاف الصدريون وزارتين جديدتين واضاف المجلس الاعلى وزارة واحدة وانشق ثمانية برلمانيين من القائمة العراقية ليشكلوا العراقية البيضاء وحصلوا على وزارة. كل ذلك أضاف ترهلا للحكومة المترهلة اصلا من خلال إضافة ثلاث وزارات لا فائدة منها من اجل ترضية الأطراف كافة.

في الوقت نفسه، كانت الاحتجاجات تندلع في أنحاء العراق وكانت إحدى شكاوى المحتجين تخص ترهل الحكومة مما حدا بالمالكي أن يعلن انه سيقوم بتقليص حجم الوزارات من خلال التخلص من المناصب غير الضرورية. أدى ذلك الى تقليص عدد الوزارات من ٤٣ إلى ٣٠ وزارة. في هذا الوقت كان للرئيس طالباني نائبان هما طارق الهاشمي من القائمة العراقية الذي احتفظ بمنصبه، وخضير الخزاعي من دولة القانون الذي ترشح كنائب ثان. نتيجة الترتيبات الأخيرة، تقلصت حصة دولة القانون من ١١ إلى ٧ وزارات، وحصة الصدريين من ٨ إلى ٦ ، و التحالف الكردستاني من ٦ الى ٤ ، و خسر كل من الفضيلة و المجلس الاعلى و القائمة العراقية و تحالف الوسط وزارة واحدة ، كما خسر كل من حزب الله و العراقية البيضاء الوزارة الوحيدة التي لديهما. كان ذلك التقليص مطلوبا، وربما مازال هناك الكثير من الوزارات التي تعمل لصالح احزابها اكثر مما تعمل لصالح الشعب الذي جاءت من اجل خدمته.

وبرغم أن العراق يمتلك حكومة ذات طابع برلماني، فلا وجود للمعارضة وإنما يحصل كل طرف لديه مقعد على مكان في الائتلاف الحاكم، وهذا ينطبق على كل من شارك منذ أن استعاد العراق سيادته من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥. كانت الحكومة الأخيرة من اكبر الحكومات حجما حيث ضمت مبدئيا ٤٠ وزارة ثم توسعت إلى ٤٣ فيما بعد، الا ان الضغط الشعبي قلصها إلى ٣٠. ما زالت المحاصصة الطائفية العرقية تسود الحكومة، فكل قائمة ومجموعة ترشح اتباعها لمناصبها سواء أكانوا مؤهلين لذلك ام لا. اما المناصب الاخرى فكان يجري بيعها، كما كان هناك تحايل واسع في الدرجات الوظيفية. حينها كان الولاء للحزب، ولم تكن خدمة الشعب، هي الأسبقية الأولى.

كانت تلك مشاكل كبيرة سيتعامل معها العراق في المستقبل، إذ ليس هناك سبب يدعو القادة السياسيين الحاليين إلى تغيير النظام المعمول به ماداموا يستفيدون منه.

■ ترجمة: المدى

اعلام

◆العيساوي: يجب تعديل ميثاق الجامعة العربية

دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون عبود العيساوي الأنظمة العربية الثورية الجديدة إلى إعادة النظر بميثاق الجامعة العربية وآلياتها بما يلبي طموحات الشعوب العربية.

وأوضح العيساوي "على الأنظمة العربية الثورية الجديدة طرح مبادرات جديدة لتعديل ميثاق الجامعة العربية ووضع أسس جديدة للتعاون فيما بينها وتفعيل الجانب الاقتصادي للنهوض بالمجتمع العربي من خلال وضع دراسات وخطط تخدم الواقع العربي الجديد".

◆إقبال: الوضع السياسي والأمني مثير للجدل

طالب النائب عن تحالف الوسط محمد إقبال الحكومة بـ"ضرورة الاهتمام بالوضع السياسي المرتبك والأمني غير المستقر بما يخدم المواطن بدلا من الدخول بمتاهات الاستفزاز والضغط وخطابات التوعد".

وقال إقبال "الوضع العراقي لا يزال مرتبكا والمشهد ضبابيا خصوصا من الناحية السياسية مما أثر على أداء أجهزة الدولة كافة، كذلك الوضع الأمني غير المستقر في العديد من المحافظات والذي يثير قلق المواطنين".

◆الشذر: واشنطن لا تستطيع إيقاف قراراتنا

أبدى النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر استغرابه من تحميل أعضاء في ائتلاف دولة القانون، الأميركان مسؤولية عدم قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بصولة للقضاء على الفساد المالي والإداري، مؤكدا أن "أي قرار قانوني يتخذ من قبل الحكومة العراقية لا تستطيع أميركا إيقافه".

وقال الشذر إن "محاربة الفساد المالي والإداري شأن يخص العراق وأي تصرف قانوني من قبل الحكومة العراقية لا تستطيع أميركا إيقافه".